ومن أبرز من يمثلون مسلك جمهور النحاة تجاه هذا الموضوع من النحاة المتقدمين أبو على الفارسى وتلميذه أبو الفتح بن جنى .

● قال أبو الفتح : إن العرب تلزم الضرورة فى الشعر فى حال السعة أنساً بها ، واعتباراً لها ، وإعداداً لها لذلك وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

مرفع للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن — ولذلك نظائر [1] .

وقد ظل هذا الاتجاه سائداً بين النحاة ، مستخدماً فى مسائل النحو ومادته ، حتى جاء ابن مالك — القرن السابع الهجرى — فناصر اتجاهاً آخر يقول : إن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة — واستخدم فهمه للضرورة بهذا المعنى فى مناقشة كثير من ظواهر الشعر التى حكم النحاة عليها بالضرورة ، فرفض الحكم عليها بذلك ، مبيناً ما كان يمكن للشاعر أن يقوله بدل الضرورة ، فهو مختار إذن ، ولا ضرورة تلجئه لذلك .

وهنا أمر مهم جداً ينبغى التنبه له فى رأى ابن مالك ، لأنه خص الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه ، وأطلق على ما نسبه النحاة للضرورة من الكلمات والجمل أنه (خاص بالشعر) ، فقد فرق إذن بين ما هو من لغة الشعر — وهو كثير — وما يطلق عليه اسم الضرورة .

● علق ابن مالك على دخول (أل) على المضارع فى قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

وقوله :

ما كالسَّرُوح ويغدو لاهيا فرحاً مُشَمِّرٌ يستديم الحزم ذو رشد

---

(١) الخصائص ج ٣ ص ٤ ٣ .